ديمقراطيات متعددة لمجتمع واحد
- دراسة لمفهوم التعايش في
المجتمع العراقي المعاصر-

الدكتور عامر سلطان
جامعة الانبار / كلية التربية / قسم التاريخ

المقدمة

اهتمت الدراسات والبحوث التي تناولت تاريخ العراق المعاصر منذ إعلان المملكة فيه ١٩٢١م بالجانب السياسي فيه لاسيما لما لهذا الجانب من أهمية كبرى نتيجة للأحداث الكثيرة التي مر بها وكان من أبرزها الوصول بتلك الدولة إلى الاستقلال والارتباط بالمنظمة الدولية آنذاك عصبة الأمم ١٩٣٢م ، ودور كل جانب من جوانب الحكم فيه لتثبيت ثقله على حساب الشريك الآخر وهذا ما تميز به تاريخ العراق في المعاصر من الصراع الواضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ودور الطرف الثالث الذي مثله الملك في الموازنة بين الاتجاهين لابل محاولته في الإيثار بالسلطة والصلاحيات على الرغم من أن الدستور الذي صدر عام ١٩٢٥م حدد وبشكل واضح طبيعة النظام الحاكم وحدوده السلطوية ، لذلك اتجهت أغلبية الدراسات وبحكم طبيعة واقعها والمنهجية المتبعة آنذاك أن اهتمت بالجانب السياسي وبقيت الجوانب الأخرى ضمن تراتبية لا يميل لها أغلب الباحثين باعتبارها تمثل الخط الأدنى في المكانة إذا ما تم قياس بحوثنا بالمهم والأهم ، ذلك حينما نطالع دراسة تهتم بهذا التاريخ ولا ترتبط بالجانب السياسي نجد أن من يقوم بها باحثاً اجتماعياً أو لا يكون متخصصاً في التاريخ وهذا ما قام به الدكتور علي الوردي مثلاً في معظم مؤلفاته لاسيما من أهمها " لمحات اجتماعية من تاريخ العراق " . لذلك جاءت دراستنا هذه محاولين فيها تناول ولادة المجتمع الوطني العراقي بعد أن تعرفنا على تاريخ ولادة الدولة فيه لاسيما أن التحولات الاجتماعية لا يمكن تحديدها بفترة زمنية محددة لابل تخضع لفترة قد تطول عقدين أو ثلاثة كما ارتاينا أن نتوقف عند مفهوم التعايش ومحاولة ربطه بالديمقراطية الاجتماعية بعد أن أعلن الدستور العراقي ١٩٢٥م بالديمقراطية السياسية وتضمنتها معظم بنوده ، وكانت منهجية البحث معتمدة على النصوص المتوفرة بين أيدينا وحركة المجتمع وموقفه من تأسيس الدولة آنذاك ، وكيف أن الانقسام الطائفي والعرقي واضح فيه وكانت علامة بارزة بين مكوناته حتى أصبحت كل منطقة تعرف بالطائفة التي تقطنها وكانت هناك جغرافية أثنية وطائفية له ، وسواء اتفقنا أم لم نتفق مع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وقد وجدناها مذررة في المصادر ، إلا أننا يمكن أن نرجع عدة أسباب وراء تلك الجغرافية، وكانت من أبرزها ضعف الدولة الذي كان وراء هذا التكون والالتفاف حول العشيرة أو الطائفة ، كما أننا لا نريد أن نعطي صورة وردية حينما نتكلم فيها عن مجتمع عراقي متماسك ، لكننا وبالمقابل نتكلم وبصراحة ضمن الوثائق الموجودة بين أيدينا أن تاريخ العراق الحديث لاسيما في فترة العهد الملكي وهي فترة الدراسة تقريباً لم تسجل أي عنف طائفي على مستوى الجماعات خاصة . لذلك قمنا بتقسيم الدراسة بين الكلام بتمهيد عن تأسيس الدولة في العراق حينما أعلنت بريطانيا بفرض انتدابها عليه وموقف المكونات المختلفة في البلاد من تأسيس الدولة وهل بالإ مكان ظهور مجتمع وطني عراقي مع تأسيس الدولة فيه على الرغم من أن واقع ماقبل الدولة وكما تكلمنا قبل قليل لم يشر إلى وجود مجتمع وطني ينتمي إلى العراق لكننا حاولنا من خلال الدراسة أن نوضح كيف أن قرار تأسيس الدولة عجل من تأسيس مجتمع متماسك وكان هذا هو المبحث الأول من الدراسة . أما المبحث الثاني فتناولت الدراسة فيه العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية ومفهوم التعايش لاسيما وكما قلنا : إن الديمقراطية السياسية اقترنت بظهور الدولة من خلال بنود الدستور الذي أكد على ماهية الديمقراطية والآليات التي يمكن تحقيق الديمقراطية من خلاله ثم تناولنا التعايش وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع العراقي المعاصر وما هي العوامل التي لعبت دوراً إيجابياً في تعزيز حالة التعايش في المجتمع العراقي في العهد الملكي من خلال المؤسسات الحكومية وبالذات المؤسستين التعليمية والعسكرية كما لاحظنا من خلال العمليات الاقتصادية خاصة الاستيراد والتصدير الداخلي ونسب البضاعة المنقولة في مناطق العراق المختلفة . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن ولادة الدولة في العراق ١٩٢١م ، ولادة مجتمع وطني عراقي ولو بصورة غير واضحة لكن مع ظهور الدستور وبداية سن القوانين وتشريعها وظهور المؤسسات التي دعمت من وجود الدولة بدأت هناك حاجة للأفراد في الرجوع إلى تلك المؤسسات من أجل تسوية الكثير من الأمور ، حتى أن سجلات المحاكم قد أشارت إلى زيادة مطردة في عدد الشكاوى المقدمة بعد أن كانت العشيرة أو الشيخ هو المرجع الوحيد لحل تلك القضايا . كما كان لظهور الوزارات الحكومية وحاجتها لرفد مؤسساتها باليد العاملة دور في ظهور طبقة جديدة في المجتمع وأهم ما تميزت به هو إيمانها بالمجتمع المدني بعد أن ارتبطت حاجاتها بالوظيفة الجديدة حتى أن الكثير منهم بدا حياته الوظيفية في غير منطقته الأصلية لاسيما المؤسسة العسكرية وحاجة الأفواج للتنقل في البلاد والمؤسسة التعليمية التي اشترطت الدولة على المقبولين الجدد . الخدمة في خارج مناطق سكناهم ، حتى أنهم أسسوا عوائل جديدة واقترنوا بصلات وثيقة في المجتمعات التي جاؤا إليها

.

المبحث الأول
تأسيس الدولة ، وموقف مكونات المجتمع العراقي منها

تمهيد

إن الدول العربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة ، والتي كان من بينها تنافس القوى الكبرى على اقتطاع بعض ايالات الامبراطورية العثمانية والتعامل مع حدودها تارة بالحذف وأخرى بالاضافة ، مع اخضاعها لصور مختلفة من التحكم والسيطرة ، ولقد مثلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ظرفاً مثالياً لتجسيد تلك الطموحات وبلورتها .[١] تأسست الدولة الحديثة ، ولم تكن فعلاً معادية لأي مكون من مكونات المجتمع ، بل ربما كانت في المطلق أول إمكانية لأبنائها لا لحكم أنفسهم فحسب ، بل للمشاركة في حكم كل الرقعة التي يوجدون فيها ، والتي أصبحت فيما بعد ضمن سلسلة من المراحل دولاً مستقلة ، وقد أكدت المراحل تلك وبدعم الراعي أو دولة الانتداب على مبدأ المواطنة والمساواة من أجل تعزيز فكرة الدولة على أقل تقدير في الدساتير التي أصدرتها ، وبالتالي فتح المجال لمكونات المجتمع لتلعب دوراً في عملية بناء الدولة ثم في حكمها ، لاسيما أن ظاهرة الدولة بحد ذاتها تمثل حالة جديدة بعد أن كانت مدناً ضمن ولايات تابعة للدولة العثمانية ، ففكرة بناء الدولة وظهورها كمكون جامع للمكونات المختلفة نستطيع أن نسميها بالظاهرة الجديدة في حياة تلك المجتمعات حتى اعتبرها البعض أنها النموذج الأول في التاريخ السياسي العربي لنواة الدولة بمعناها العضوي *، وهي نقيض الدولة " غير العضوية " التي تتجاوز فيها الجماعات والأقاليم بفعل القوة القاهرة ..... دون أن يكون فيها قاعدة تواصل وتفاعل مشترك ، ومثل هذه الجماعات والأقاليم ما تلبث أن تتفرق بمجرد غياب السلطة القاهرة الموحدة . علما أننا لو استخدمنا تعبير التكوينات الاجتماعية لاسيما بمعناه الواسع فنعني به تلك المجموعات البشرية التي تجمعها روابط خاصة ، تضفي عليها قدراً معيناً من التضامن الداخلي بين أفرادها وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن سعياً لتحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة . [٢]

- ظهور المملكة العراقية آب ١٩٢١م

يعتبر الإطار الوطني بمثابة الإطار المرجعي الذي ينبع منه مفهوم الوطن أو الأمة ، لطالما أن كليهما يدعي لنفسه حق التعبير عن نظام محدد بذاته ،وإن كانت النتائج المترتبة على استخدام أحدهما من دون الآخر بالغة الاختلاف ، على الرغم أن الدراسة منذ البداية تحاول التأكيد بأن ظهور الوطن جاء مع القرار البريطاني بتنصيب فيصل ملكاً عليه ، ولم يعرف هذا الاسم في السابق إلا من خلال الولايات الثلاث (بغداد . الموصل . البصرة)، وأحياناً (بغداد والبصرة) فقط لأسباب تتعلق بالإدارة آنذاك ، ضمن إطار الدولة العثمانية ، أما الأمة العراقية فهي لم تعرف إلا من خلال ولادة الدولة ١٩٢١م ، إذ أن المكونات التي انتمت للولايات الثلاث عبرت عن تمايز اجتماعي واضح عبرت عنه الطائفة أحياناً (سني عربي – شيعي عربي) ، والعرق أحياناً أخرى (عربي – كردي) ، مع وجود قواسم مشتركة بين تلك المكونات فضلاً عن وجود أقليات دينية أخرى عبرت عن انتمائها الوطني بشكل أكبر من المكونات الرئيسة الأخرى،كما أنها- أي المكونات - ارتبطت بجغرافية طبيعية في تلك الرقعة فأصبحت مع الوقت جغرافية طائفية – عرقية تميزت بها وهذا ما أشارت له معظم الدراسات لاسيما الدراسة المهمة عن العراق للباحث حنا بطاطو حتى أنه وضع جغرافية بتوزيع الجماعات (الأثنية والدينية) في العراق وتم تقسيمها إلى ثلاث مناطق دينية رئيسية (المنطقة الدينية الأولى خاصة بالشيعة وتشمل جغرافيا كل المنطقة الجنوبية تقريبا ، أما المنطقة الدينية الثانية فتضم جغرافيا منطقة شمال بغداد ووديان دجلة بين بغداد والموصل وكانت خاصة بالسنة ، أما المنطقة الدينية الثالثة فتتطابق مع الهلال الجبلي الكردي وهذه المنطقة سنية لكن تغطيها القومية الكردية) ،[٣] وقد نتفق مع هذا الطرح ومع تلك الخريطة الاثنية والمذهبية لواقع العراق قبل ظهوره كدولة عام ١٩٢١م ، وربما تعطي للقارئ صورة عن مجتمع غير متجانس أو متماسك وهذا ما نتفق عليه بالفعل إلا أننا لابد قبل إصدار الحكم أن ندرس معطيات الواقع والمتغيرات التي فرضت نفسها على إنسان ذلك الوقت ويبدو أن موضوع الانتماء لم يرتبط بالرقعة التي تشغلها بقدر ما ارتبط بالأسر التي حكمته ، . الأمر الذي ولد شعوراً ورغبة في ارتباط بعض تلك المكونات بدول الجوار لاسيما أن التاريخ قد وثق سيطرة تلك الدول على مقدرات هذا البلد ولو لفترات متباينة تبعاً لحالة الضعف والقوة فالصراع العثماني – ألصفوي كان العراق الساحة التي سطرت فيه تلك الدولتان تاريخهما فيه . إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تطور لمفهوم المجتمع الوطني مع ولادة الدولة العراقية الحديثة ، لاسيما أن المكونات المختلفة لم يسجل لها التاريخ الحديث حالة عنف طائفي كما أنها لا تؤكد على وجود خلافات فيما بينها ، إذ يفرد الدكتور علي الوردي فصلاً في كتابه دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " الحرب الدائمة في العراق " وقد قسمها حسب أهميتها وسعة نطاقها فتكلم عن القتال بين القبائل بعضها مع البعض الآخر والقتال بين القبائل والحكومة حتى أنه أعطى مبحثاً مستقلاً تكلم فيه عن القتال بين المحلات في المدينة الواحدة ، وبعد قراءة متباينة لتلك الخلافات استطعنا أن نجمع الأسباب وراء كل تلك الخلافات فثبت لنا أن أهم أولويات أسباب الخلاف التي كانت وراء كل ذلك الاقتتال هو المنافع

الاقتصادية التي كانت محور حياة السكان في تلك الفترة فلم يكن في بالهم أن يضعوا الدين موجبا للخلاف والتخاصم ، ثم يستمر الكتاب في سرد طبيعة الخلافات ويورد نماذج من المعارك القبلية التي وقعت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي ويؤكد مرة أخرى على أن الأرض هي محور النزاع الذي كان معروفاً في تلك الفترة ،[٤] وهذا الأمر يعكس لنا حالة التعايش بين المكونات المختلفة ويبدو لنا أن هناك عوامل ساعدت على تعزيز التعايش فيما بينها . لا بل سجلت الكثير من المواقف حالة من التماسك بين مكونات المجتمع فعلى سبيل المثال كان لإعلان نظام الانتداب ورد فعله الكبير في مدينة بغداد خاصة . أن بدأ الزعماء الدينيون والعشائريون فيها بعقد سلسلة من الاجتماعات السرية وقرروا اتخاذ تدابير أقوى لبث الدعاية الوطنية والعمل على ازدياد التقارب والوئام بين السنة والشيعة ، وقد استغلوا المناسبات الدينية لاسيما "المولد النبوي"الذي يوافق يوم ١٦مايس أي قبل ثورة العشرين في ٣٠حزيران وكان وجهاء الطائفتين الكبار يشتركون في حفلات المولد النبوي التي كانت تقام في جوامع السنة والشيعة على السواء.[٥]

وربما هذا الكلام لا يتعارض مع ما أشار إليه الباحث العراقي غسان عطية في بحثه الأكاديمي عن نشأة الدولة في العراق مقراً الحقيقة الآتية " لم يكن هناك حتى في ذلك الحين مجتمع متماسك ، طبيعي بأي شكل من الأشكال يمكن تشخيصه بأنه مجتمع عراقي ... فالموصل تتطلع نحو تركيا ، وبغداد نحو إيران ، والبصرة جنوباً نحو الخليج العربي والهند ، بل كان من الممكن تشخيص الأفراد بأن هذا بغدادي وهذا موصلي بدلا من عراقي ، لأن كلمة عراقي ليس لها معنى محدد . إن مصطلح " العراقي " استعمل في أوائل القرن العشرين، واستمرت الإشارة إلى الأفراد طويلاً على أنهم إما رعايا عثمانيون أو أفراد من الطائفة الشيعية ، أو من أبناء العشائر ، أو حتى حضري شيعي ،أو عشائري شيعي،لأن الدين لم يكن كافياً لتوحيدهم ... في النهاية .[٦]

وهنا يؤكد الكاتب حقيقة " أن العراق بحدوده الحديثة لم تكن قط وحدة سياسية قائمة بذاتها قبل القرن العشرين "[٧] ، والواقع أن القانون المجتمعي التاريخي الأساس – وهو قانون الجدلية المزمنة بين البادية والحاضرة وما تضمنه من التأثير العميق ، المباشر وغير المباشر لآليات التركيب القبلية – العشائرية في المجتمعات العربية مع ملاحظة أن هذا القانون في بداية الخمسينات ومع بداية بروز الحركات القومية بدأ يضمحل وكان الاتجاه نحو تعزيز مكانة الإنسان اقتصادياً فبدأ البحث عن توسيع الاقطاعات وكان هو المعيار لتحديد المكانة الاجتماعية [٨] ، فالتكوينات الاجتماعية الحضرية نجدها أكثر نزوعاً والتفافاً حول الطبقة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي – الاقتصادي ، ومن ثم السلوك السياسي ، بينما نجد أن التكوينات الاجتماعية الريفية أكثر تمركزاً حول العشيرة أو الطائفة والتكوينات الاجتماعية البدوية أكثر تمركزاً حول القبيلة أو العشيرة كأساس للتنظيم ، ومن ثم للولاء وللسلوك السياسي ويبدو لنا أن الصراع الذي حصل في التكوين الاجتماعي بين الانتماء للطبقة أو الانتماء للعشيرة ارتبط بمعادلة ضعف أو قوة الدولة . فكلما قويت الدولة وبدأت مؤسساتها بالظهور كان هناك التفاف حول الطبقة وضعف الرابط العشائري والطائفي بشكل كبير .[٩]

لكننا لو تأملنا وضع العراق فيما يتعلق بظاهرة العنف باعتبار أن واقعه وطبيعة تباين المكونات التي تعيش عليه لم يسجل حالة اندماج أو تعايش حقيقي إلا أنه لم يسجل حالة عنف اللهم الا ما سجله التاريخ المعاصر عن حالات العنف مع ولادة الاتجاهات السياسية العقائدية ويبدو أن واحدة من سمات تلك الأحزاب بحكم انتمائها العقدي وبشتى أشكاله (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) هو " إلغاؤها للآخر " فالصراع بين الشيوعيين مثلا والقوميين كان صراعاً دموياً زاده دموية مع تأسيس حزب البعث ودخوله دائرة الصراع وصل حد التصفيات الجسدية واستخدام العنف مع ادعائها تلك الأحزاب للديمقراطية وقد نراها في ديباجتها أو في أنظمتها الداخلية.[١٠] لذلك فتاريخ ظهور العراق كدولة من خلال تحديد نظامها السياسي بالملكية المقيدة بالدستور وهذا ما أكده الدستور في واحد من بنوده فضلاً من أن هناك مجموعة من القوانين التي صدرت فيما يتعلق بالأقليات والطوائف فضلاً لمراعاتها المذاهب الإسلامية المختلفة ففي المادة الخامسة والسبعين منه فإن القضاء الشرعي كان ينقسم إلى: محاكم شرعية للمسلمين، ومجالس روحانية (طائفية) تشمل المسيحيين والموسويين، تتمتع بسلطات قضائية وفق القانون . وبموجب هذا التحديد فإن اتباع الديانات الأخرى كالصابئة واليزيدية ليس لهم حق التقاضي استناداً إلى أحكامهم الدينية. اعتمد القضاء الشرعي للمسلمين على المذهب الشخصي للمتداعين، وتصدر الأحكام وفقا للفتاوى المعتبرة لهذا المذهب أو ذاك. وبناءً على ذلك فقد تشكلت في محكمة التمييز هيئتان إحداهما جعفرية نسبة إلى المذهب الجعفري للشيعة، وأخرى سنية، غالباً ماتتبع المذهب الحنفي الذي عليه أكثر سنة العراق. [١١] كما حرصت بريطانيا باعتبارها راعية الانتداب والمسئولة عنه للوصول به لحكم نفسه بنفسه حتى إعلان الاستقلال ١٩٣٢م ، لاسيما أنها اتبعت مجموعة من الخطوات ابتداء من اختيار الملك [١٢] ثم الحرص على استقلاله اقتصادياً عن الخزينة البريطانية قبل أن يستقل سياسياً ، وهذا ما أكده ونستون تشرشل نفسه " إنني آمل أن يصبح العراق في وضع يسمح له بأن يكون دولة مستقلة تربطها ببريطانيا صداقة دون أن تضع أي عبء على وزارة الخزانة " . [١٣] وقد سعت بريطانيا من خلال تلك الخطوات إلى خلق دولة قوية تستطيع أن ترتبط مع دول الجوار بمعاهدات صداقة وتعاون الأمر الذي قاد مكونات المجتمع آنذاك للنظر باحترام أكبر لهذا النظام الجديد حتى بدأت صورة التضامن تتضح من خلال طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

- المجتمع العراقي وموقفه من الدولة الجديدة

إن صناعة الدولة في العراق تم بسرعة تجاوزت فيها تطور المجتمع بصورته الطبيعية ، فحاجة الدول الكبرى آنذاك في رسم الخارطة السياسية دخلت فيها معادلة المهزوم والمنتصر فإرادة الأخير كانت هي الغالبة وقد لا يكون هناك حسابات للزمن ففرحة الانتصار قد تتغلب في العادة على ضرورات عمر مراحل التكوين لذلك فالصور التي بدت عليها دول الانتداب بما فيها العراق لا نقول صوراً مشوهة ، لكن يمكن أن تكون هشة . إذ لو تمعنا بالمراحل السياسية منذ تنصيب الملك فيصل ١٩٢١م مروراً بالدستور والبرلمان حتى الاستقلال وما بعد الاستقلال لا نجد هناك بناء حقيقياً ، إلا في بداية الخمسينات وما مثله مجلس الإعمار من علامة بارزة أرست دعائم الدولة من خلال المشاريع الكبرى التي تم تنفيذ البعض منها ، أما الآخر فلم يتم تنفيذه إلى الوقت الحاضر . ولاشك أن تلك المشاريع انعكست بالا يجاب على واقع الأفراد وما تحتاجه من أيدي عاملة تدر عليهم بما يحتاجونه في تغيير نمط حياتهم حتى كانت الهجرة من الريف إلى المدينة واحدة من تلك الانعكاسات .لذلك فالهيكل السياسي في العراق بأبعاده التي ظهر عليها مع تكونه كدولة تميزت بأنها ذات أبعاد دللت على حداثة الدولة وعصرانية قوانينها ، إلا أنها كانت واجهة أخفت وراءها مجتمعاً متخلفاً يعاني من انتشار الفقر والجهل وبعض التقاليد والقيم الحضارية والاجتماعية المناهضة للمبادئ والأحكام التي أرسيت عليها تلك المنظمات الإدارية والسياسية هذا إذا ما أردنا وصف المجتمع العراقي والمستوى الثقافي الذي يعيشه،[١٤] لكننا لو تأملنا الحياة الجديدة التي انتقل إليها إذ يشير أحد الباحثين إلى أن هناك تداخلاً لواقع الإنسان قبل بناء الدولة من حيث ارتباطه بالعشيرة ومابين طبيعة العلاقات التي حكمته بعد تاسيس الدولة لاسيما حينما بدأ حياته الجديدة في المدن التي تتميز بابتعاد الفرد عن قبيلته وانشغاله في العادة بالمهنة التي تسد حاجته وحاجة عائلته فالأ وضاع الطبقية الجديدة التي انخرط فيها تشير بشكل صريح إلى مصفوفة تشبه إلى حد كبير المصفوفة القبلية والروابط التي تحكمها [١٥] وربما يشير هذا الأمر إلى فشل الدولة في التعزيز من مكانتها في البداية كمرجع جديد لا يستطيع الاستغناء عنه ، ، لكننا لو تكلمنا عن طبيعة تلك العلاقات الاجتماعية بين مكوناته المختلفة لكانت تلك الصفات عاملاً من عوامل دعم لغة التعايش كونها صفات مشتركة بين تلك المكونات ، ولطالما كانت العائلة من أهم الوحدات الاجتماعية القائمة على علاقة الدم ، [١٦] إلا أن هذا لا ينفي بالضرورة عدم قيام خلاف أو نزاع بين أفرادها فالخلافات قد تنشب ضمن العائلة إلا أنها قد لاتصل إلى درجة تهدد كيان هذه المجموعة وقد لا ينشب الخلاف حينما تكون الأخيرة أمام ظرف حرج أو خطر خارجي . المنطلق هنا يعطي مؤشراً بأن العائلة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط هي ليست تجمعاً إنسانياً أو كائنياً فحسب بل هي أيضا تجمع يحمل سمات سياسية . فأفراد العائلة يساند بعضهم الآخر في سياق الحصول على منافع اقتصادية أو سياسية وبذا فإن الفرد يمثل ويخدم مصلحته ومصلحة عائلته ويمارس أحياناً مهاماً وسلطة بالنيابة عنهم . [١٧]

المبحث الثاني
الديمقراطية الاجتماعية ومفهوم التعايش دلالة في الربط بين المصطلحات

تؤكد الديمقراطية الاجتماعية في مفهومها العملي بخضوع كل العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية إلى إرادة الأفراد سواء كانوا طرفاً في هذه العلاقات أم استخدموا في هذه النشاطات وهذا في الحقيقة نقل الإجراءات الديمقراطية من الصعيد السياسي إلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإذا كانت الديمقراطية تعني تحمل الأفراد مسئولية مصيرهم الجماعي ، فإن الديمقراطية الاجتماعية ستعني حينذاك وجود مجتمع تخضع فيه كل النشاطات إلى توجيه هذا المجتمع . كما أنها – أي الديمقراطية الاجتماعية – تفرض على المواطن " واجب الإخاء " او " واجب التضامن " وفكرة واجب الإخاء أو التضامن هي فكرة جديدة تختلف عن فكرة الحرية أو المساواة فلا تفرض الحرية ولا المساواة إلزاماً على المواطن غير الإلزام السلبي بعدم التعرض لحرية الآخرين . أما الإخاء فإنه يتضمن إلزاماً إيجابياً بالمساعدة المتبادلة التي هي ترجمة للتضامن الاجتماعي . [١٨] أما مفهوم التعايش فنجد أن أصل الكلمة في معاجم اللغة ربطتها بالألفة والمودة ومنه التعايش السلمي وعايشه : عاش معه والعيش معناه الحياة وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل ، وبعيداً عن الدخول في المستويات والأسس التي وضعوها أساتذة الفكر السياسي ونود تعريفه في مفهوم السياسة الدولية ، إذ يعني قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية . وقد ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين راحا يتناحران على أساس عقدي. [١٩] فالتعايش وفقاً لطبيعته ورسالته هو اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش – أي الحياة – فيما بينهما وفق قاعدة يحددانها ، وتمهيد السبل المؤدية إليه ، إذ أن هناك فارقاً بين أن يعيش الإنسان مع نفسه ، وبين أن يتعايش مع غيره ، ففي الحالة الأخيرة يقرر المرء أن يدخل في عملية تبادلية مع طرف ثان ، أو مع أطراف أخرى تقوم على التوافق حول مصالح أو أهداف أو ضرورات مشتركة .

التعايش وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع العراقي المعاصر

لا يمثل تاريخ ظهور الدولة في العراق ١٩٢١م بالمقابل تاريخاً لظهور مجتمع عراقي موحد فالمجتمعات الموحدة لا يحدد ظهورها بتاريخ ولادة الدولة التي تنتمي لها أو بأي تاريخ آخر فالتكون المجتمعي الموحد قد يمر بفترات زمنية طويلة من أجل ذلك التكون ومن الطبيعي قد يتخلل هذه الفترات تجارب بين مكونات المجتمع المختلفة تدعم توحده وتماسكه ،لذا فظهور الدولة في العراق نستطيع أن نقول عنها انها عززت من بدايات تكون المجتمع على أقل تقدير ، وحينما صدر القانون الأساس في عام ١٩٢٥م ، بدأت ملامح قوة الدولة من خلال القوانين التي بدأت بتطبيقها فلذلك بدأت عملية الالتجاء نحو القانون وضعف الالتجاء للعشيرة وما كانت توفره من مصادر قوة أيام ضعف القانون ، [٢٠] كما رافق قوة القانون التطور التدريجي الذي حصل في المدن وخاصة مدينة بغداد باعتبارها أكبر منطقة التقاء للمكونات المختلفة في المجتمع العراقي لا بل أبرز صورة مثلتها للتعايش السلمي والتضامن أثناء الأزمات خاصة . وتعد مسألة تطور المدن والذي رافقها تطور المؤسسات الإدارية فيها حالة مكملة لقوة القانون، لاسيما حاجة الأطراف التابعة لتلك المدن بمتابعة شؤونها فيها عزز من إمكانية ظهور مجتمع وطني خاصة أن بناء المؤسسات الخدمية التابعة للدولة لاشك أنها تقدم خدماتها للمجتمع التابع لها ، وربما قد يعلق البعض على هذا الموضوع أن تأسيس الوزارات مثلاً والدوائر التابعة لها في المدن العراقية المختلفة قد توزعت عليها بشكل متساو وأن الفرد الموجود في البصرة يراجع الدائرة الموجودة فيها وهذا الامر ينطبق على الموصل أو أية مدينة أخرى . إذاً فما تأثير ذلك في تعزيز التعايش في المجتمع إذا كانت الطوائف قد توزعت واختارت مناطقها ضمن جغرافية طائفية اشتهر بها العراق وإلى الوقت الحاضر ؟ [٢١] ، وقد نتفق مع تلك الآراء إلا أن ما نرمي إليه هو أن التعايش بدأ يظهر مع تطور البناء القانوني وحاجة المجتمع إلى مؤسساته الرسمية ولأن بغداد كانت تتواجد فيها مقرات كل الوزارات التي أنشأت آنذاك على الرغم من أن الجهاز الحكومي تميز بثنائيته التي تمتد إلى الإدارة التقليدية العثمانية والإدارة الجديدة التي تنتمي للبريطانيين [٢٢] ، لذلك فقد ظهرت حاجة ماسة للأفراد في إكمال معاملاتهم في العاصمة ، لذلك أصبحت بغداد وبحق ملتقى المكونات المختلفة للمجتمع حتى أن البعض آثر الاستقرار في بغداد والعيش فيها طلباً للرزق ، وكانت الحاجة هي التي تدعو في أحيان كثيرة الطوائف المختلفة للعمل سوية دون اعتبار للانتماء الطائفي أو العرقي أن يكون عائقاً في الحوار مع الآخر لذلك يمكن لنا أن نستدل على مسألة أخرى تكون هي الحد الفاصل بين شخص وآخر ، ألا وهي الانتماء الطبقي للشخص والذي يعد مسألة لا تقل أهمية عن الانتماء الطائفي في اندماجه بمجتمعه قبل أن يندمج بالمجتمع الآخر ، فنلاحظ أن العشيرة الواحدة قد ينقسم أفرادها إلى طبقات حسب إمكانياتهم المادية التي يملكونها . لذلك قد يضطر البعض أن يعمل عملاً وضيعاً داخل عشيرته أو الفئة التي ينتمي لها حتى أن العشيرة تنظر له نظرة دونية لفقره وضعف إمكانياته المادية ،[٢٣] إذ لم تكن حياة السكان في تلك الفترة مدعاة لا ثارة الخلافات ، اللهم إلا ما كان يدور حول أساليب الحياة والصراع حول مصادر البقاء فالتقسيم الجغرافي بين الولايات الثلاث (منطقة جبلية شمالية أو شمالية شرقية ، والسهول الخصبة على ضفتي النهرين ، والصحراء الغربية والغربية الجنوبية) ، إذ كان التوجه وفقاً لذلك التقسيم هو باعتماد السكان على الرعي أو الزراعة والتوجه الريفي لغالبيتهم ، لذلك كان حريصاً على تحقيق حاجاته الأساسية وهي من أولويات وجوده ، فضلاً من أن هناك انقطاعاً كبيراً في حركة الاتصال بين الولايات الثلاث بسبب انعدام المواصلات الجيدة ، لذلك تؤكد أغلب المصادر أن الخلافات والعداوة لم تتضح بين المذاهب أو الأعراق التي كانت في تلك المنطقة الجغرافية بقدر ما اتضحت في المناطق العشائرية الريفية .[٢٤] فمن المفارقات المثيرة في التكوين الاجتماعي – الثقافي في المجتمع العربي الحديث والمعاصر ، أن نمو الطبقة الوسطى وتوسع امتدادها الاجتماعي منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين لم يرافقه تعاظم في دورها السياسي يناسب حجمها الاجتماعي وأهميتها الثقافية ! ومن النافل القول – ابتداء – أن ميلاد هذه الطبقة أتى في امتداد اتساع نطاق جغرافية الدولة ومؤسساتها في النسيج الاجتماعي ، كما في امتداد توسع العلاقات الرأسمالية للانتاج وآثار ذلك التوسع في انتاج نخب مهنية وإدارية مرتبطة بالنشاط الصناعي والتجاري الذي أطلقته تلك الرأسمالية في الحيز الاقتصادي ، غير أن طفرة النمو والتوسع الكبرى لهذه الطبقة الاجتماعية الحيوية إنما حصلت في حقبة الاستقلال السياسي لاسيما في سياق قيام سلطة سياسية قومية المنزع " الانقلابات العسكرية في العراق ومابعدها " ، وكان للانتعاش الاقتصادي والتجاري النسبي الذي وفرته برامج التنمية الوطنية " انشاء صناعات كبرى ومتوسطة . والتوسع في بناء المدارس والجامعات ومؤسسات الخدمات العامة [٢٥] أن رفع في معدل التزايد في حجم هذه الطبقة وفي دورها الاجتماعي . لذلك فحينما بدأت المؤسسات الحكومية بطلبات التعيين وحاجتها إلى ملئ الوظائف الإدارية المختلفة كان هناك حاجة كبيرة للوظيفة باعتبارها المصدر المضمون للرزق وراتبها يسمى " معاشاً " يسد حاجته وحاجة عائلته ، حتى أن الكثير منهم اضطر

للهجرة من منطقته الأصلية لمكانه الجديد تبعاً لوظيفته الجديدة التي تطلب منه ذلك وقد لاحظنا هذا الأمر في الكثير من الوظائف منها وظيفتنا التعليم والدفاع . * فعملية التوسع مثلاً في النظام المدرسي التي بدأت في العشرينات لم تكن عملية قابلة لأن تقلب إلى عكسها * لاسيما أن هناك هيبة أضيفت على المتعلم وحتى اللباس الذي تميز به وهو اللباس " الإفرنجي " أصبح علامة بارزة لذلك العصر ، كما أن الدولة تميزت بزيادتها المطردة من حيث نسبة المدارس ونسبة الطلاب والمعلمين ،وفي العادة كانت إدارات المدارس من مختلف المذاهب والطوائف ولايراعى فيها هذا الجانب حتى أن أول مدرسة ثانوية في بغداد وهي " المدرسة الأهلية " التي تأسست في عام ١٩١٩م لعدم وجود مدرسة ثانوية آنذاك كانت إدارتها من أثنيات وطوائف مختلفة [٢٦] ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فقد بدأت خطة اتبعتها الدولة بعد سنوات قليلة من تأسيسها للقضاء على الأمية من خلال الكوادر التي تم إعدادها لهذا الغرض و الجدول الملحق نلاحظ تزايد النسبة فحينما تم تأسيسها كانت المراكز المعدة لهذا الغرض وهي لا تزيد عن (٣١) مركزاً وهي معدة للذكور فقط لكن بعد عقدين أو ثلاثة أي في نهاية الخمسينات تحديداً إذ بلغ (٤٤٠) مركزاً للذكور والشيء الملفت في تلك الفترة أن الدولة خصصت مراكز لاستقبال النساء الأميات كذلك حتى وصل عددها إلى (١٣٧) علماً إننا لاحظنا أن العقود الأولى لم تكن مراكزاً لمحو الأمية إلا للذكور فقط ،[٢٧] وهذا يدل على تزايد وعي المجتمع من خلال تنامي نسبة المتعلمين وتعدد مؤسسات التعليم التي انتشرت في البلاد . دعا هذا الأمر إلى انتقال كثير من الكوادر المتعلمة إلى مناطق جديدة حسب قرارات انتقالهم ، إذ تقضي قرارات التعيين أن ينتقل المعلم إلى المنطقة التي يصدر قرار تعيينه فيها فالذي يكون من الجنوب قد يصدر أمر تعيينه في الشمال حسب الحاجة إلى الكوادر التعليمية وبالعكس ، وفعلاً كانت هذه تجربة ناجحة ومؤثرة إذ تم نقل الكثير من الأفكار والعادات الخاصة بالمنقول إلى المنطقة التي ينقل إليها كما أنه اكتسب عادات منطقة عمله الجديدة حتى وصل به الأمر إلى النسب والمصاهرة ، لاسيما أن المجتمع العراقي في السابق ولازال ينظر بتقدير عال لأصحاب الشهادات . [٢٨] الحال ينطبق كذلك على المؤسسة العسكرية وبدايات تأسيس الجيش وحاجة تلك المؤسسة للمتطوعين وكيف أنها وزعت وحداتها على المناطق المختلفة في البلاد وتعد تلك المؤسسة من أكبر المؤسسات من حيث عدد المستخدمين فيها ، لاسيما أن المؤسسة العسكرية قد أولتها الدولة الجديدة أهمية خاصة باعتبارها من المؤسسات السيادية [٢٩] ، على الرغم من أن فاتحة الوحدات العسكرية كانت تتميز بخليطها وتعددها فلم يكن الجيش التابع للدولة هو الوحيد فقد كانت قوات الليفي المرتبطة بالبريطانيين لها تأثيرها في المجتمع العراقي آنذاك * بعد تتويج الملك فيصل الأول ١٩٢١م ، كان الجيش العراقي يتألف من العديد من الدوائر والمؤسسات والوحدات ، أما الوحدات الرئيسية فتم الاقتصار على مقر منطقة الموصل في ٨ كانون الأول ١٩٢١م ، ثم استمرت عملية التطوير وتشكيل الوحدات بمختلف صنوفها حتى أنهم شكلوا دائرة للتجنيد العامة ومرتبطة بها العديد من اللجان من أجل متابعة أفراد الجيش واستقبال المتطوعين . كما اهتمت وزارة الدفاع بموضوع إيفاد العسكريين من أجل الاستفادة من خبرات الغير عن طريق المشاهدة ونقل الأفكار الجديدة حتى أن قيادة الجيش منحت " قدم ممتاز" للمستفيدين من الالتحاق ، ولمن يحصل على تقارير جيدة خلال مدة التحاقهم ، وشرعت الوزارة بالإيفاد من سنة ١٩٢٣م . إذ سافرت أول بعثة إلى إنكلترا في ٦ نيسان ١٩٢٣م ، [٣٠] ثم توالت أعداد الموفدين في كل سنة والجدول الملحق يوضح لنا تلك الزيادة *، وهذا يعطينا الدليل على الاهتمام الكبير بالجيش ويتطابق مع الرؤيا التي أكدنا عليها أن زيادة عدد المتطوعين وانتقالهم لمناطق جديدة عن مناطقهم الأصلية خلق حالة من التعايش المجتمعي بين تلك الفئات ولاشك أن العديد من المقرات العسكرية قامت ببناء دور سكنية لمنتسبيها في كل منطقة اشتهرت بوجود قوات عسكري رئيسة فيها .

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- لم يكن العراق قبل ظهور الدولة فيه سوى ولايات تم تقسيمها وفقاً للنظام الإداري العثماني ويبدو أن هذا التقسيم لم يأت إعتباطاً، فقد تم الأخذ بنظر الاعتبار فيه للواقع ألأثني والمذهبي للسكان .

- على الرغم من عدم وجود مجتمع وطني عراقي إلا أن ظاهرة الخلافات لم تسجل طيلة تلك الفترة لاسيما في المناطق الواقعة بين ولاية وأخرى والتي تتميز باختلاط الأعراق فيها ، أو حتى في المناطق التي ضمت كل تلك المكونات مثل بغداد باعتبارها مركزاً لحكم ولايات الدولة ، أو في المدن الأخرى مثل ديالى أو كركوك .

- الخارطة الجغرافية الاثنية التي وضعها بعض المؤرخين في وصف المجتمع العراقي هي حالة لا يمكن إنكارها ونتفق مع تلك الرؤى ، لكنها حينما أعطت أحكامها القطعية بأن وراء ذلك التخندق حالة خلاف عميق ، يبدو أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار معطيات تلك الفترة والمتغيرات التي مر بها المجتمع ، فالالتفاف الذي كان يعتز به الفرد والانتماء الذي يهتم بإدامته هو الانتماء العشائري وكان يمنح له الأولوية حتى أننا نجد أن الكثير من العشائر العراقية انقسمت في انتمائها الديني بين المذهبين السني والشيعي . كما كان لصعوبة النقل وبساطة الوسائط المتوفرة حائلٌ في سهولة حركته وانتقاله حتى أن البعض لم يخرج من المنطقة التي ولد فيها .

- سجلت المواقف المهمة منذ بداية القرن الماضي لاسيما تلك التحديات التي هددت كل تلك المكونات حالة تماسك وتعايش لعب فيها علماء الدين والوجهاء

البارزين الدور في الاتصال ابتداء منذ الحرب العالمية الاولى ومن ثم فرض نظام الانتداب مستغلين خاصة المناسبات الدينية في تعزيز ذلك الارتباط .

- سجلت ولادة الدولة في العراق ١٩٢١م ، ولادة مجتمع وطني عراقي ولو بصورة غير واضحة لكن مع ظهور الدستور وبداية سن القوانين وتشريعها وظهور المؤسسات التي دعمت من وجود الدولة بدأت هناك حاجة للأفراد في الرجوع إلى تلك المؤسسات من أجل تسوية الكثير من الأمور ، حتى أن سجلات المحاكم قد أشارت إلى زيادة مطردة في عدد الشكاوى المقدمة بعد أن كانت العشيرة أو الشيخ هو المرجع الوحيد لحل تلك القضايا .

- تدلل حركة النمو الاقتصادي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي على تصاعد كبير في تلك الحركة وأن هناك انتعاشاً اقتصادياً واضحاً كان لتطور وسائط النقل مثلاً أحد عوامل ذلك الانتعاش فالجداول الإحصائية المتوافرة لدينا تؤكد على تزايد نسب البضائع الزراعية خاصة تلك التي يتميز بها الجنوب في الشمال وبالعكس .

- تضمن خطاب التتويج الذي ألقاه فيصل الكثير من المبادئ الديمقراطية ، وعزز من ذلك الكلام بالدستور الذي أشار إلى الديمقراطية في واحدة من بنوده ، لذا فحينما نريد تلمس الديمقراطية على مستوى المجتمعي لا نعتقد أن الواقع آنذاك مؤهل لفهم الديمقراطية ، إلا أننا يمكن أن نستشف ظاهرة التعايش المجتمعي في العراق بعد تأسيس الدولة فيه إذ لم تسجل الوثائق المتعلقة بتاريخه المعاصر بوجود ظاهرة الخلافات المذهبية .

- بدأت الأحزاب السياسية السرية خاصة ، بالظهور في بداية الثلاثينيات ثم لعبت الحرب العالمية الثانية والحرية التي منحتها السلطة لممارسة الأحزاب دوراً في تعدد اتجاهاتها إلا أن ما تميزت به هو ظاهرة العنف واتباعها أسلوب التصفيات وإلغائها للاخر ، لذلك يمكن لنا تسجيل ظاهرة العنف على المستوى السياسي فقط .

- كان لظهور الوزارات الحكومية وحاجتها لرفد مؤسساتها باليد العاملة دور في ظهور طبقة جديدة في المجتمع وأهم ما تميزت به هو إيمانها بالمجتمع المدني بعد أن ارتبطت حاجاتها بالوظيفة الجديدة حتى أن الكثير منهم بدأ حياته الوظيفية في غير منطقته الأصلية لاسيما المؤسسة العسكرية وحاجة الأفواج للتنقل في البلاد والمؤسسة التعليمية التي اشترطت الدولة على المقبولين الجدد . الخدمة في خارج مناطق سكناهم ، حتى أنهم أسسوا عوائل جديدة واقترنوا بصلات وثيقة في المجتمعات التي جاؤا إليها .

الهوامش

١ - علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير(بيروت – ٢٠٠٠) ، ص ٢٢ .

* المقصود بالدولة العضوية تلك الوحدة السياسية التي يتشارك السكان على امتدادها كله وفي وسطها وأطرافها على السواء في " وحدة وتفاعل " حياتي ومعيشي كامل ، بحيث ينشأ فيها مجتمع متجانس قادر على البقاء والاستمرار حتى لو سقطت السلطة السياسية ، لسبب أو لآخر ، على الرغم من أننا ليس من الضروري أن نربطها بظاهرة ولادة الكيانات القطرية فالأخيرة تعد ظاهرة جديدة بالمراجعة من أجل ربطها بإمكانية تحقيق مجتمع وطني موحد يتجاوب مع كيانه السياسي ، للاطلاع ينظر : محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، ط٣، (بيروت – ٢٠٠٠)، ص٩٩.

٢- خلدون حسن النقيب ،" بناء المجتمع العربي – بعض الفروض البحثية "، مجلة المستقبل العربي ،السنة الثامنة ، العدد ٧٩، بيروت – أيلول ١٩٨٥،ص ص٤٠- ٤١.

٣- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الأول ، ترجمة : عفيف الرزاز مؤسسة الأبحاث العربية،(بيروت – ١٩٩٠) ، ص ٥٩ .

٤- في عام ١٩٣٢ وقع قتال بين في الديوانية بين العفالجة والعماريين وفي ١٩٣٧ نشب نزاع على الأراضي في نواحي العمارة بين الازيرج والبزون وفي ١٩٤١و ١٩٤٥،كما حصل قتال بين فخذين من قبيلة الحميدات في عام١٩٦٤للاطلاع ينظر : علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي المعاصر ،(د.م –د- ت) ، ص ١٦٦ – ١٧٠ .

٥ - فيليب ويلا رد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت – ١٩٤٩) ، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤ .

٦- غسان عطية ، العراق : نشأة الدولة ١٩٠٨ – ١٩٢١م دار السلام (لندن – ١٩٨٨) ، ص ٣٦ .

٧- المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

٨- الأنصاري ، المصدر الذي سبق ، ص ١٠٩.

٩- على الرغم من أن الدراسة تأخذ موضوع التكوينات الاجتماعية من منظور اجتماعي بحت لابل تناولت الطبقة والتحولات الاجتماعية ، إلا أننا اقتبسنا موضوع العلاقة الجدلية في انتماء الفرد بالطبقة أو الطائفة للاطلاع ينظر : " Richard Lobban , Sudanese class formation and the demograhgy of urban migration " in Hopkins and Ibrahim ,eds, Arab society , social science perspective , pp 163 – 176 .

١٠- عامر سلطان ، مفهوم الديمقراطية لدى الحركات والتنظيمات السياسية في المشرق العربي المعاصر ،

دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى مجلس كلية التربية جامعة الموصل ٢٠٠٥، ص١٠٥.

١١- استمر القضاء الشرعي خاضعاً للقاعدة المذهبية حتى نهاية الخمسينيات حين صدر قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ الذي شملت أحكامه جميع المسلمين وغيرهم إلا من استثنوا بقوانين خاصة وهم المسيحيون واليهود. ثم صدر قانون تنظيم المحاكم المدنية رقم ٣٢ في العام ١٩٤٧ وأوجب على الطوائف الدينية غير الإسلامية أن تدون أحكامها وقواعدها الفقهية وأن تقوم بنشرها بإشراف وزارة العدل، وفعلاً تم ذلك بأن نشرت بعض الطوائف المسيحية أحكامها في جريدة الوقائع العراقية عدد(٢٨٥٥) بتاريخ ٦-٧-١٩٥٠، وكذلك نشر اليهود أحكامهم في الوقائع رقم (٢٦٩٨) في ٣١-١-١٩٤٩، كما أودعت الأحكام الفقهية للصابئة المندائيين لدى وزارة العدل، أما الأيزدية فلم يدونوا أحكامهم. وقد نشرت جريدة لالش التي تصدر في أربيل في عدديها(١٣ و ١٤) لعام ٢٠٠١ نص مشروع قانون الأحوال الشخصية للأيزديين، أعده اختصاصيون قانونيون، للاستزادة حول الموضوع ينظر موقع دراسات عراقية http://www.iraqstudies.org .

١٢- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، 311/4676 ، ملف دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢م ، وثائق رقم (٣,٧,١٢,٢٨) ؛ للاستزادة ينظر: عبد الرزاق الحسني ،" كيف تم قبول العراق في عصبة الأمم " ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، اذار١٩٨٩م، السنة الرابعة عشرة .

١٣- أكد اللورد كرزن عن العراق أنه يجب حكمه من خلال واجهة عربية من خلال محمدي محلي تساعده إدارة عربية قدر الإمكان وبإرشاد بريطاني، للاطلاع ينظر : عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣، الطبعة السادسة ،(بيروت – ١٩٨٢).

١٤- الحسو ، المصدر الذي سبق ، ص ٤١ .

١٥- محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي – دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥،ط٢ ،(بيروت- ١٩٩٧) ، ص .٢٠٠

١٦- حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين – بحث في تغير الأحوال والعلاقات – (بيروت – ٢٠٠٠) ، ص ٣٥٣ .

١٧- يطلق على هذا النمط الاجتماعي مصطلح " القوة المشتقة "(Derivative Power) ، حيث إن نشاطات أفراد العائلة وأدوارهم الوظيفية ومصالحهم تكون مشتركة ومترابطة ، نزار الحسو الصراع على السلطة في العراق الملكي ، مكتبة الكندي (بغداد – ١٩٨٤) ، ص ٤٢- ٤٣.

١٨- منذر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية ، الكتاب الأول الفكرة الديمقراطية ، منشورات المجمع العلمي ، (بغداد – ١٩٩٨) ، ص ص ١٩٧، ٢٠٨.

١٩- الشيء الذي ساعد على إبراز سياسة (التعايش السلمي) الفزع الذري ، بعد أن أصبحت القنبلة النووية وهي أداة الدمار الشامل ، مشاعة بين دول المعسكرين ، للاطلاع ينظر : عبد العزيز التو يجري ، الحوار من اجل التعايش ، دار الشروق ، (القاهرة – ١٩٩٨) ، ص ص ٧٥- ٧٧.

٢٠- مراجعة بسيطة لسجلات المحاكم المدنية يلاحظ نسبة تزايد الشكاوى المقدمة إليها من المواطنين وهذا يعزز من كلامنا حول الوظيفة التي يؤديها القانون نحو تعزيز مفهوم التعايش من خلال الإيمان بأن الدولة محور حركة الأفراد وهي التي توفر الحماية لهم .

٢١- تقسيم العراق في العهد الملكي وبصورة تقريبية إلى ثلاث مناطق دينية ينظر الخريطة رقم ١ .

٢٢- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي المعاصر ، ط٢ ،(بيروت – ١٩٩٧) ، ص.١٧٧

٢٣- يتناول الكتاب طبيعة العلاقات العشائرية والبيوتات المعروفة في كل عشيرة أو قبيلة ويلاحظ فيها كيف أن الأعراف العشائرية صارمة تجاه المحافظة على مكانة الشيخ أو الأسرة التي تسيطر على مقاليد العشيرة للاطلاع ينظر : عباس العزاوي ، عشائر العراق ، الجزء الأول والجزء الثاني ، (بغداد – ١٩٣٧) .

٢٤- كانت العشائر تنظر إلى الإدارة وسكان الحضر باعتبارهم مستغلين وجباة للضرائب في حين تخشاهم الإدارة وسكان المدن باعتبارهم محاربين غير منضبطين لا يحترمون القانون والنظام ، للاطلاع ينظر : غسان عطية ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ، بطاطو، المصدر السابق ، ص .

٢٥- أحمد ولد داداه ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، (بيروت – ٢٠٠٢) ، ص٢٧.

* يذكر حنا بطاطو أن عملية التوسع في التعليم هي مسألة تدعو للسخرية . إذ أن الملكية استمرت بإضافة أعداد جديدة إلى صفوف الشريحة التي أصبحت الأكثر عداءًا لوجودها ، أي إلى صفوف الطبقة التي تضم المتعلمين وأشباه المتعلمين ، المصدر نفسه ، ص٥٢ .

٢٦- نظراً لتزايد الرغبة في التحاق الطلاب بالمدرسة تأسست في عام ١٩٢٥م جمعية سميت بجمعية التفيض الأهلية أسست الكثير من المدارس بكافة المراحل والاختصاصات وقد تميزت إدارتها بأنها كانت من اتجاهات مختلفة ونذكر على سبيل المثال منهم " حسن رضا رئيسا للجمعية وجميل الراوي وعبد العزيز الخياط والدكتور إسماعيل الصفار ..... " للاطلاع ينظر : دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م ، صادر من قبل وزارة الإرشاد (بغداد – ١٩٦٠) ، ص ٤٩٤ .

٢٧- المصدر نفسه ، ص ٤٨١ .

٢٨- أصبح للملكية مغزى أكبر كقاعدة للتراتب الاجتماعي على الرغم من أن عناصر البنى الاجتماعية التقليدية لم تختلف بل تابعت بقاءها وان بصيغة مخففة ، للاطلاع ينظر : بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٢٩- محمد الجوهري وعلياء شكري، التغير الاجتماعي،ط٢،(قطر – ١٩٨٦)ص٦٩.
* رياض ناجي الحيدري ، الآثوريون في العراق ١٩١٨- ١٩٣٦،(القاهرة- ١٩٧٧) .
٣٠- تاريخ القوات العراقية المسلحة ، الجيش في العهد الملكي أبان الانتداب ، الجزء الثاني ، (بغداد- ١٩٨٧) ، ص ٣٧٨.

* الملحق رقم ٢ يوضح لنا الزيادة في عدد الموفدين من الجيش إلى خارج العراق .

Multi Democracies for one society, A study of the concept of co – existence in the modern Iraqi society Summery

In its origin , this study was an essay I published in one of the local newspapers in Kirkuk . In that essay , I tackled the multi democracies , that appeared after the 9th. Of April, 2003, which became vivid through the parties headquarters in Iraq ; and how those parties were competing among each other . All those parties called for democracy ; and accused the ex – regime of not practicing it . but when we go back to the history of those parties before that time , we see that they did not practice democracy before coming to power . And I remember that I started that essay with a French proverb " Appetite comes as soon as you start eating " , I mean by this proverb that democracy is applicable Iraq if the political parties believe in sharing authority and building a state based on citizenship .

The key question was : Is it possible for these various ethnic or sectarian democracies to achieve the aims of people that do not belong to ? Is it possible for those people to feel themselves and be useful ? Despite the fact that the real democracy concentrates on citizenship as an axis for the freedom of all people . So ,this essay inspired us to study the reality of the Iraqi society , and look at the implications of democracy , and then try to link between the social democracy and the concept of co – existence in that society .